الأمم المتحدة S/PV.5053

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٥٠٥٣**

الجمعة، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السير إمير جونس باري	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دنيسف
	إسبانيا	السيد يانييث — بارنويفو
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد أكرم
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد زنسو
	الجزائر	السيد بعلي
	رومانيا	السيد موتوك
	شيلي	السيد ماكييرا
	الصين	السيد جانغ يشان
	فرنسا	السيد دلا سابلير
	الفلبين	السيد مركادو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دانفورث

جدول الأعمال

التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان من جراء الأعمال الإرهابية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

04-54235 (A)

0454235

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل تركيا يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في بند جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة الممثل إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت، عملا بأحكام الميثاق ذات الصلة وللمادة ٣٧ من النظام الداخلي للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد بامير (تركيا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أرحب بالأمين العام، السيد كوفي عنان، الموجود معنا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة والاتفاق القاضي بأن يُعطى ممثل تركيا الفرصة لمخاطبة المجلس.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2004/792 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمه الاتحاد الروسي وإسبانيا وألمانيا ورومانيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد بامير (تركيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. أود أن أهنئكم، سيدي، بتوليكم رئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر. وأود كذلك أن أشكركم على تنظيم هذه الجلسة التي توفر لنا فرصة الإعراب عن آرائنا بشأن هذه المسألة الهامة.

بداية، أعرب أيضا عن تعاطفنا العميق مع أسر ضحايا الهجوم المشين الأخير الذي وقع في طابا وعن تعازينا القلبية لهم، وندين مرتكبيه أشد الإدانة.

كما تدركون تمام الإدراك، سيدي، كانت لنا شكوك جادة تتعلق بلغة النص العائد لمشروع القرار السابق، أثارت عددا من التساؤلات الهامة، لا سيما بشأن مقاومة الاحتلال الأجنبي والسيطرة الأجنبية.

عقب إجراء مشاورات مكثفة مع أعضاء المجلس، لا سيما البلد الذي كان وراء مشروع القرار والمشاركون في تقديمه، يسرني القول إن لدينا الآن مشروع قرار يحظى بتأييد أوسع بكثير من المجتمع الدولي.

إن منظمة المؤتمر الإسلامي تعرب عن الشكر لما بدا من تبصر ورعاية وروح تعاونية وتفهم مشترك خلال عملية تبادل الآراء الأخيرة.

وتود منظمة المؤتمر الإسلامي في الحقيقة أن تغتنم هذه الفرصة لتدين مرة أخرى إدانة شديدة جميع أعمال الإرهاب وممارساته. ونحن ما زلنا مقتنعين بأن الإرهاب، بصرف النظر عن دوافعه وأهدافه وأشكاله ومظاهره، لا يمكن تبريره على الإطلاق. إننا ندرك أن الإرهاب يقتضي تصديا منسقا من المجتمع الدولي، وأن السعي إلى استئصال الإرهاب يتطلب نهجا مستديما وشاملا ينطوي على مشاركة وتعاون جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بصورة نشطة وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

إن مشروع القرار المعروض على المجلس سيعزز ويوطد تلك العزيمة التي يتردد صداها اليوم في المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أفهم أن المجلس مستعد الآن للشروع في التصويت على مشروع القرار (S/2004/792). وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أُجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إسبانيا، ألمانيا، أنغولا، باكستان، البرازيل، بنن، الجزائر، رومانيا، شيلي، الصين، فرنسا، الفلبين، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

كان هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد دنيسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد اتخذ مجلس الأمن من فوره قرارا بالإجماع يتعلق بخطوات إيجابية يتعين اتخاذها لمكافحة الإرهاب. ونحن على اقتناع بأن هذه الخطوات ضرورية وحسنة التوقيت في الاتجاه الصحيح، تستدعيها الحاجة إلى بذل جهود مشتركة من المجتمع الدولي لمكافحة خطر الإرهاب. إن تصعيد الإرهاب الدولي على نحو لم يسبق له مثيل، وهو تأكد مرة أخرى في الأيام الأخيرة في باكستان ومصر واليوم في فرنسا، إضافة إلى عمليات قتل الرهائن، والمأساة الأخيرة التي حدثت في مدينة بيسلان الروسية وأعمال أخرى، يشير إلى ضرورة أن يتخذ مجلس الأمن إجراءات أشد حزما بغرض زيادة تطوير استراتيجية عالمية لمناهضة الإرهاب، حسبما حدده قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١).

إن القرار الحالي ليس مجرد تعبير عن التضامن لمناهضة الإرهاب. فهو ينص على خطوات محددة لتعزيز آليات الأمن وتحسين الصكوك القانونية بهدف توطيد التنسيق بين الإجراءات الدولية لمناهضة الإرهاب.

ويركز القرار بصفة رئيسية على أن الأعمال الإرهابية تشكل جريمة لا يمكن تبريرها بآراء سياسية أو عقائدية أو دينية أو بآراء أخرى من أي نوع، وأن مرتكبي أعمال الإرهاب ينبغي أن يتعرضوا لأقسى العقاب على جرائمهم. وننطلق في هذا من الحاجة العملية إلى تحسين الصكوك القانونية والتنفيذية لمكافحة الإرهاب والمنظمات الإرهابية التي تتسم بمهارة فائقة في المواءمة بين هياكلها وتكتيكاتها وبين الظروف المتغيرة.

وندرك أن ثمة مشكلة فيما يتعلق بتحديد تدابير إضافية لمناهضة الإرهاب. وقد كلف بحل هذه المشكلة فريق عامل من مجلس الأمن سيجري إنشاؤه عملاً بالقرار الذي اتخذناه من فورنا. وسيتعين عليه مناقشة فعالية مختلف النُهج والتنسيق بينها من الوجهة العملية. ولدينا اعتقاد راسخ بأن الفريق العامل ينبغي أن يجعل إحدى مهامه ذات الأولوية البحث عن طرق ووسائل لتحديد هوية الإرهابيين، بما في ذلك إمكان وضع قائمة ذات صلة يمكن عن طريقها تقديمهم للعدالة لاحقاً.

وسيكون وضع الإجراءات الملائمة، كما قلت، معقداً من الوجهتين السياسية والتشريعية. لكن ذلك لا يعني أننا لا ينبغي أن نتناول هذه المسائل. ونرجو أن يساعدنا الفريق العامل على المواءمة بين مواقفنا واقتراح نُهج جديدة لحل هذه المهمة. ونرى أن قرار اليوم سيعطي حافزاً نوعياً جديداً للجنة مكافحة الإرهاب وللإدارة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وأنه سيغير ويوسع نطاق الأنشطة المضطلع

بها للحد من أنشطة الإرهابيين والمتواطئين معهم في أنحاء العالم.

ونحن مقتنعون بأن القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) يعزز كذلك دور الأمم المتحدة المركزي في تنسيق الحملة الدولية لمكافحة خطر الإرهاب. وأرجو أن أشكر جميع زملائي في مجلس الأمن، وأولاً وقبل كل شيء مقدمي القرار، على مشاركتهم الفعالة في إعداده واتخاذه.

السيد باعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): ترحب الجزائر باتخاذ مجلس الأمن بالإجماع قراراً يدين بقوة جميع أعمال الإرهاب بكل أشكالها، الأمر الذي يعزز بدرجة كبيرة حملتنا لمجابهة ظاهرة تشكل واحداً من أشد الأخطار التي تتهدد السلام والأمن الدوليين اليوم.

ونرحب بهذا القرار أولاً لأنه يوجِد في الوقت الصحيح تماماً إمكانية توسيع نطاق التدابير التي يقتصر فرضها حتى الآن على المنتسبين للقاعدة من الأفراد والجماعات بحيث تطبق على غيرهم من فرادى وجماعات الإرهابيين، استجابة لطلب قديم من بلدي.

كما نرحب بالقرار لأنه يعالج شاغلاً آخر ملحاً بالنسبة لبلدي، وهو ضرورة تعزيز التعاون القضائي بقوة في مجال مكافحة الإرهاب، وخاصة فيما يتعلق بالمحاكمة وتسليم المجرمين، وهو ما يورده القرار كمبدأ أساسي.

وأخيراً، نرحب بهذا القرار لأنه يتجنب أي خلط بين الأعمال الإرهابية والحقوق المشروعة للشعوب في مقاومة الاحتلال الأجنبي. فهذا المبدأ عزيز على الجزائر وقد تكرس بشكل كامل في القانون الدولي وفي قرارات الأمم المتحدة.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): على مدى الأعوام الـ ٢٥ الماضية، كانت باكستان ضحية رئيسية من ضحايا الإرهاب. ونحن لذلك في صدارة الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب. ونظراً لتعرضنا بصفة دورية لهجمات إرهابية تشن ضد السكان الأبرياء في مدننا، بما فيها هجوم وقع بالأمس في مولتان، فإن حكومتي ملتزمة في صمود بتحقيق النجاح في الحرب على الإرهاب.

ونرى أن القرار الذي اتخذ بالإجماع اليوم سيعزز التعاون الدولي تعزيزاً يتجاوز حدود التعاون القائم بيننا في مواجهة القاعدة والطالبان إلى مصادر الإرهاب الدولي الأخرى. وتذكر الفقرة ٣ من منطوق القرار عدداً من الأعمال الإجرامية التي تشكل جرائم تقع ضمن نطاق وتعريف الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بالإرهاب

وقد شاركنا بشكل بنّاء في المفاوضات بشأن هذا القرار. ونشعر بالامتنان للاتحاد الروسي وغيره من مقدمي القرار على ما أبدوه من مرونة في تناول بعض الشواغل التي ساورتنا فيما يتعلق بجوانب وعبارات محددة في القرار. ونرى أن القرار يؤكد مجدداً حتمية مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ونعلق أهمية خاصة على الفقرة التاسعة من ديباجة القرار، التي تؤكد أن:

”تعزيز الحوار وتوسيع التفاهم بين الحضارات، في محاولة لمنع الاستهداف العشوائي لمختلف الديانات والثقافات، والتصدي للصراعات الإقليمية التي لم يتم حلها والقضايا العالمية بكافة أنواعها، بما فيها المسائل الإنمائية، سوف يسهم في التعاون الدولي، الذي يعد ضرورياً في حد ذاته للاضطلاع بأوسع معركة ممكنة ضد الإرهاب“. (القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤))

وأخيراً، أود أن أؤكد مجدداً ضرورة وجود استراتيجية شاملة للتعامل مع الإرهاب. وفي هذا السياق،

ذكر الرئيس مشرف، رئيس باكستان، في الجمعية العامة الشهر الماضي أن:

”ويجب أن تصحب الاستجابة الفورية لمكافحة الإرهاب استراتيجية واضحة طويلة الأجل توجه ضرباتها إلى جذور المشكلة إذا أردنا أن نكفل النجاح النهائي ضد هذا البلاء“. (A/59/PV.5)

السيد يانييس – بارنويفو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): تشعر إسبانيا بالاغتباط لاتخاذ القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) بالإجماع، حيث كانت ضمن مقدميه من أعضاء المجلس. ونرى أن القرار يسهم إسهاماً كبيراً في منح الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بصفة عامة مجموعة من الأدوات العملية والفعالة لمكافحة الإرهاب. فلا يزال الإرهاب يشكل تهديداً لنا جميعاً، كما رأينا على نحو مأساوي في الساعات القليلة الماضية في مناطق مختلفة من العالم.

وقد كان العمل الذي أنجز خلال الأسابيع التي انقضت منذ قدم الاتحاد الروسي مشروعه المبدئي مكثفاً، ولكننا مقتنعون بأننا نتيجة للجهود التي بذلها الجميع، استطعنا أن نعكس توافق الآراء العريض القائم ليس في داخل المجلس فحسب، وإنما أيضاً بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ونود أيضاً أن نسلط الضوء على البيان البالغ الأهمية الذي أدلى به ممثل تركيا صباح اليوم بالنيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي. ونحن جميعاً متفقون على تأكيد إدانتنا التي لا لبس فيها للإرهاب أياً كان مصدره، إذ لا يمكن أن يكون له تبرير من أي نوع على الإطلاق. وفي الوقت ذاته، تتجلى في ديباجة القرار أيضاً ضرورة تحسين الحوار وتوسيع نطاق التفاهم بين الحضارات.

وفي ذلك السياق لا يفوتني أن أشير إلى ما قاله رئيس الحكومة الأسبانية في الجلسة العامة الرابعة للجمعية العامة المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر، عندما أعلن عن مبادرة تشكيل تحالف الحضارات لمحاربة الإرهاب والتطرف والعنف الأخرق.

إن القرار الذي اتخذناه قبل هنيهة يسلط الأضواء بوضوح على حقيقة أن مكافحة الإرهاب تظل واحدة من الأولويات القصوى لمجلس الأمن والأمم المتحدة بأسرها، لأننا نتفق على أن الإرهاب واحد من أخطر التهديدات التي يتعرض لها سلام العالم وأمنه. وفي ذات الوقت، نود أن نشدد على حقيقة أن من الجوهري في محاربة الإرهاب التمسك بمعايير القانون والعدالة الدولية وبأحكام القانون الإنساني وقانون اللاجئين وقانون حقوق الإنسان.

إن القرار يقوي التزام مجلس الأمن بتطوير أدوات فعالة لمحاربة الإرهاب، بتشديده على الدور الجوهري الذي تضطلع به لجنة مكافحة الإرهاب، وعلى وجه التحديد مديريتها التنفيذية التي أنشئت حديثا.

وبالمثل ننظر بعين الرضا إلى استحداث مجلس الأمن فريقا عاملا مخصصا لدراسة تدابير ملموسة لتشديد الكفاح الدولي ضد الإرهاب. وهذا سيشمل جملة أمور منها البحث عن السبل والوسائل الأكثر ملاءمة وفعالية لتعريف الكيانات والأفراد المتورطين في الأنشطة الإرهابية أو المرتبطين بها. ونؤمن بأن أنسب طريقة لإنجاز ذلك تكمن في استحداث قائمة بهذه الكيانات والأفراد. إننا ندرك أن وضع هذه القائمة سينطوي على بعض الصعوبات والمضاعفات، وأن قضايا وتفاصيل كثيرة يجب معالجتها. لكننا نثق ثقة تامة بقدرة الفريق العامل على معالجتها بجدية وفعالية.

ويجب أن لا ننسى أيضا جانبا أساسيا آخر لمشروع القرار هو أنه يعبر عن الحرص على ضحايا الإرهاب، بطلبه من الفريق العامل أن ينظر في إمكانية تأسيس صندوق دولي لتعويض الضحايا وأسرهم. ونؤمن بأننا بهذا سنبعث برسالة

إيجابية جدا مفادها أنه يمكن استخدام الممتلكات المستولى عليها من المنظمات الإرهابية لتقديم تعويضات لضحايا الأعمال الإرهابية وأسرهم – مع مراعاة أن القرار النهائي بتنفيذ ذلك يعود إلى سلطات الدولة التي استولت على الممتلكات.

ختاما، إن القرار الذي اتخذناه قبل قليل يتضمن عناصر جيدة للجميع، إذ يمكّننا من مواصلة التحرك معا صوب هدفنا المشترك بالقضاء على وباء الإرهاب بحزم متنام ومثابرة إلى أن يحين الوقت الذين يحرز فيه المجتمع الدولي الغلبة على المتطرفين المؤمنين بالتعصب والعنف.

السيد ماكييرا (شيلي) (تكلم بالأسبانية): نحن ممتنون لمقدمي مشروع القرار الذي اعتمد بتوافق الآراء في هذه الجلسة. ونحن ممتنون للغاية أيضا على المرونة المبداة طيلة هذه العملية التفاوضية الطويلة التي لم تكن دائما سهلة.

لقد صوت وفدي لصالح القرار، فانضم بذلك إلى توافق آراء جديد في البحث عن الطرق التي تمكن المجتمع الدولي من تقوية الكفاح ضد الإرهاب وزيادة فعالية الجهود التي تبذلها الدول لمنع وتقييد وتقليل أعمال الجماعات والكيانات والأفراد المرتبطين بالأنشطة الإرهابية، وإيجاد الطرق الكفيلة بتقديم أباطرة الحرب والكيانات تلك إلى العدالة عندما يتعذر ذلك. وبهذه الطريقة يساهم القرار في تحسين عمل مجلس الأمن في هذا المجال المعقد.

لقد برهنت بلادي باستمرار على التزامها بمكافحة الإرهاب. وفي هذه السنة أيدنا جهود المجلس لمحاربة الإرهاب بتصويتنا لصالح القرارات ١٥٢٦ (٢٠٠٤) و ١٥٣٥ (٢٠٠٤) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ومن ثم، وتمشيا مع النص الذي اعتمدناه، سيجد المجتمع الدولي تحت تصرفه فريقا مؤلفا من جميع أعضاء المجلس يكلف بمهمة دراسة وتقديم تدابير جديدة لمحاربة الإرهاب. وتلك التدابير يجب طرحها وتحليلها مع إيلاء الاعتبار الواجب لأحكام القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، التي يجب أن تعبر التدابير عنها وأن تتضمنها.

ونود أن نشدد على أن القرار يشير إلى حتمية مكافحة الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره؛ ويسجل قلق المجلس المتزايد مع ارتفاع أعداد الضحايا، بمن فيه الأطفال، بسبب أعمال الإرهاب؛ ويدعو إلى التعاون مع اللجان المنشأة عملا بالقرارات ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، التي توجد لكل منها ولايات مختلفة وإن كانت تنسق أعمالها فيما بينها؛ ويدعو إلى اعتماد تدابير لمحاربة الإرهاب تتفق مع القانون الدولي، وبخاصة مع معايير حقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الإنساني.

أخيرا، نقدر كثيرا مشاعر التضامن مع ضحايا الإرهاب المبينة في ديباجة مشروع القرار وفي منطوقه، الذي يطلب النظر فيما يتعلق بتأسيس صندوق لتعويض ضحايا الإرهاب. إن الضحايا الأبرياء هم الذين لحق بهم أشد الأذى وهم الذين يستحقون منا أقصى درجات التضامن والمؤازرة.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أثني على وفد الإتحاد الروسي على مبادرته الحسنة التوقيت التي كرست الآن في القرار الذي اتخذه المجلس قبل قليل، أي القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤).

إن رومانيا تشاطر الحكومة الروسية والشعب الروسي مشاعر الصدمة والهلع بسبب الاعتداءات الإرهابية الأخيرة التي وقعت في الأراضي الروسية. وقد أيدنا الدوافع العريضة التي حدت بمجلس الأمن إلى اتخاذ هذا القرار. إن أعمال الإرهاب تنتشر وتزداد فعلا، من حيث العدد أو الرعب على حد سواء؛ وإن البلدان والمناطق المتضررة منها متنوعة بشكل متزايد، مثلما شهدنا مؤخرا للأسف في آسيا وأوروبا والشرق الأوسط. إن رد المجتمع الدولي وردود

الأفعال المتعددة الأطراف على هذا التهديد المتعاظم يجب إقرانها بمعايير وإجراءات وآليات أشد وأفضل صياغة، بما في ذلك على وجه التحديد على صعيد الأمم المتحدة.

في سياق المشاورات التي أجريناها بشأن القرار الذي اتخذناه قبل قليل، قدم جميع أعضاء المجلس تحليلات وأفكارا ومقترحات بقصد جعل قرار مجلس الأمن الهام هذا يعود بأقصى فائدة ممكنة. ولقد أثمرت تلك المشاورات الكثيفة عن نص جيد وأساس متين يبنى عليه في المستقبل العمل الشاق المضطلع به داخل الأمم المتحدة ومجلس الأمن واللجان المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، في إطار عمل الأنظمة التي أنشأتها.

كانت هذه أسباب مهمة لرومانيا لكي تشارك في تقديم مشروع القرار وتدعم اعتماد القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) بالإجماع هذا الصباح.

أود أن آخذ لحظة للإعراب عن تقديري للمساهمات التي قُدمت من خارج المجلس. وفي هذا الصدد، نرحب بالبيان البناء والإيجابي جداً الذي استمعنا إليه هنا للتو من سفير تركيا متحدثا باسم منظمة المؤتمر الإسلامي.

ينتظرنا قدر كبير من العمل المضني. فكلما تطور الإرهاب، يتعين علينا أن نطور أسلوب تصدينا له. ورومانيا تتطلع لدعم الفريق العامل التابع لمجلس الأمن في نهوضه بنشاط ومسؤولية بالولاية الشاملة التي نيطت به في الفقرة ٩ من منطوق القرار. وفي المجلس إرادة قوية لتمكين الفريق العامل من تحديد أنسب الأساليب والوسائل لمكافحة الإرهاب على نحو أكثر فعالية، بما في ذلك تقديم توصيات مناسبة لوضع قائمة ملائمة بالأشخاص والكيانات المتورطين في الإرهاب أو لهم علاقة به، عدا الأشخاص والكيانات الذين عالجت شؤونهم لجنة ١٢٦٧. ومن المؤكد أن رومانيا جزء من هذه الإرادة السياسية.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): ترحب ألمانيا باعتماد قرار اليوم بتوافق الآراء، وسيشكل هذا القرار إسهاماً كبيراً في تعزيز الحرب الشاملة على الإرهاب الدولي. ويأتي هذا القرار في وقت مناسب بشكل خاص حيث يواجه تصميم المجتمع الدولي وتوحده التحدي مجددا بعد الهجمات الإرهابية الخطيرة والوحشية بشكل خاص في أنحاء عديدة من العالم.

وفي ضوء هذه الخلفية، من المهم جدا أن القرار حظي بدعم جميع أعضاء مجلس الأمن. وترى ألمانيا أن الحفاظ على توافق الآراء في مكافحة الإرهاب الدولي هام جدا، ومن الواضح أنه يخدم مصالح جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، تعلق ألمانيا أهمية خاصة على عملية مفتوحة وشاملة في تنفيذ القرار، لا سيما في فريق العمل الذي أنشئ بموجب هذا القرار. وينبغي أن ينظر الفريق، من بين أشياء أخرى، في أساليب ووسائل العمل، بما في ذلك إمكانية إعداد قائمة لتحديد الأشخاص والمجموعات والكيانات ذات الصلة.

أخيرا، أود أن أرحب بمساهمة ممثل تركيا البناءة جدا، ولكن اسمحوا لي أيضا أن أقول إننا كنا نفضل، من أجل الشفافية، إجراء مناقشة عامة مفتوحة لجميع أعضاء الأمم المتحدة قبل اعتماد القرار.

السيد دانفورث (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): هذا هو حال العالم اليوم. في بداية الشهر الماضي، استولى مقنعون مسلحون على مدرسة في بيسلان، في روسيا. وأجبروا ما يزيد على ١ ٠٠٠ طفل ومدرسيهم على التجمع في قاعة ألعاب رياضية حارة خانقة، بدون

طعام أو ماء تقريبا. وزرعوا متفجرات في قاعة الألعاب الرياضية تلك. وروعوا الأطفال، وأطلقوا النار على الذين عصوا أوامرهم. وبعد ٥٢ ساعة، فجر الإرهابيون المتفجرات. وأطلقوا النار على ظهور الطلاب الذين حاولوا الفرار. وفي عملية نُفذت بقسوة، قتل الإرهابيون أكثر من ٣٠٠ شخص، معظمهم من الأطفال.

وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، في بغداد، تجمع الأطفال بالقرب من احتفال بافتتاح محطة لتنقية المياه. وقد جُمعوا ليحصلوا على الحلوى التي كان يوزعها الجنود. وقاد الإرهابيون، الذين رأوا الأطفال محتشدين، سيارتين محملتين بالمتفجرات إلى حيث يحتشد الأطفال وفجروهما وقتلوا عمدا ٣٤ طفلاً وسبعة بالغين، وجرحوا ١٣٠ مدنياً آخر، من بينهم عدد كبير من الأطفال.

وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، في باكستان، أدى تفجير قنبلة في مسجد شيعي إلى قتل عشرات المصلين. وبالأمس، فجّر إرهابيون ثلاث قنابل في منتجعات في مصر، مما أدى إلى مقتل ٣٥ شخصاً، وجرح ١٠٠ شخص. وكان هؤلاء الأشخاص يقضون إجازاتهم. وفي هذه اللحظة التي أتكلم فيها، لا يزال عمال الإنقاذ يخرجون الضحايا من تحت الأنقاض.

وفي كل حالة، كان الإرهابيون يعتقدون أنهم يخدمون قضية. فهذه الأعمال ليست أعمال عنف عشوائي؛ إنها أعمال عنف ارتُكبت بغرض خدمة قضية. ويقول البعض إن أعمال قتل الأطفال هذه تبررها ''أسباب جذرية''. وأحياناً، يقول الذين يؤيدون قتل المدنيين إن هذه الأعمال أعمال تحرر وطني أو تقرير مصير لها ما يبررها. ويدعي البعض أن تفجير القنابل بين الأطفال عمل في خدمة الله. هذا هو قمة التجديف.

أهم فقرة في القرار المعروض علينا هي الفقرة ٣ من منطوق القرار. فهي تنص بوضوح تام على أن الأعمال التي تستهدف المدنيين عمدا بقصد قتلهم أو إصابتهم بإصابات جسمانية جسيمة أعمال إجرامية ولا يمكن تبريرها أبدا. وتدعو هذه الفقرة الدول إلى معاقبة الذين يستهدفون المدنيين. ونحن نفعل ذلك من خلال محاكمنا أو عملا بمعاهدات تسليم المجرمين.

ينص القرار على أن أعمال الإرهاب هذه لا يمكن تبريرها إطلاقا – ولا يمكن التعلل بأسباب سياسية أو فلسفية أو أيديولوجية أو عرقية أو إثنية أو دينية لتبريرها.

بالإضافة إلى الأعمال المنصوص عليها في الفقرة ٣، نؤكد أنه توجد أعمال أخرى، وهي أعمال إرهابية أيضا، لا يمكن تبريرها بأية اعتبارات سياسية أو فلسفية أو أيديولوجية أو عرقية أو إثنية أو دينية، أو أية اعتبارات أخرى شبيهة بها. وينبغي ألا يفسر أي شيء في الفقرة ٣ من منطوق القرار على نحو يخلق أي انطباع يناقض ذلك. فعلى سبيل المثال، توجد أعمال إرهابية تغطيها الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة الإرهاب الموجودة، ولا يشترط أن يتوفر في تلك الأعمال عنصر النية.

اسمحوا لي أن أؤكد على الموضوع الذي صوتنا عليه بالضبط، لأنه يوجد لدى البعض بديل للمبدأ المحدد في هذا القرار. ويتمثل الموقف البديل في أنه وإن كان قتل الأبرياء المتعمد قد يكون في أحيان كثيرة غير مبرر، فإنه يمكن تبريره أحياناً. ويتمثل هذا الموقف البديل في أن بعض ''الأسباب الجذرية'' يمكن أحيانا أن تبرر للإرهابيين تفجير قنابل وسط تجمعات الأطفال. والموقف البديل للقرار المعروض علينا هو القول إن الظروف قد تكون كافية لتبرير هذه الأعمال الإرهابية. وتسوق هذه النظرية مبررات، منها تقرير المصير أو التحرر الوطني أو ما يتصور شخص أنه إرادة الله. القرار

الذي اعتمدناه ينص بوضوح شديد على أن قتل الأبرياء عمداً لا يمكن تبريره أبدا في أي حال من الأحوال – لا يمكن تبريره إطلاقا.

إما أن الإرهاب لا يمكن تبريره أبدا، أو أنه يمكن تبريره أحيانا. وإما أن قتل الأبرياء يستحق العقاب دائما، أو أنه يمكن إعفاء مرتكبه من العقاب أحيانا. وانطلاقا من الاعتقاد بأن قتل المدنيين لا يمكن تبريره أبدا، فإننا نوافق أيضا على أن الفريق العامل ينبغي أن ينظر في إمكانية إعداد قائمة شاملة بأسماء الإرهابيين.

أهنئ الاتحاد الروسي على عرضه مسألة المبدأ الأساسية هذه بوضوح على المجلس. وقد قمنا بالبت في هذه المسألة بتصويتنا بالإجماع.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): انضمت البرازيل إلى توافق الآراء في اعتماد القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤)، في ضوء التزامنا بمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بدون أية شروط من أي نوع كان.

ونرى أن الفقرة ٣ من منطوق القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) تعكس لغة توفيقية تتضمن رسالة سياسية واضحة، ولكنها ليست محاولة لتعريف مفهوم الإرهاب.

وأود أن أشدد على رأينا بأن الممارسة الحالية للمجلس تتسم بالإفراط في اللجوء إلى استخدام الفصل السابع. وفي هذا الصدد، فإن دخول كامل منطوق القرار المتخذ للتو في إطار هذا الفصل يشير إلى عدم إيلاء الاهتمام الكافي للإمكانيات التي يتيحها العمل التعاوني الدولي. ونعتقد أن هذا الاتجاه غير ضروري وأنه سيكون له مردود عكسي. إنها مسألة تشغل بالنا تحديداً أن يكون النداء الموجه إلى الدول الأعضاء والوارد في الفقرة ٥ من المنطوق يوجه في إطار الفصل السابع.

وفي أثناء مفاوضاتنا، لاحظت أن هذه النقطة أثارتها وفود أخرى. ونرى أنه لا يجوز أن تُفرَض أي قيود على حرية الدول في التفاوض على شروط الاتفاقيات الدولية.

والبرازيل تؤيد إنشاء الفريق العامل الحكومي الدولي للنظر في التدابير السياسية المتعلقة بالأفراد والجماعات والكيانات المتورطين في الأنشطة الإرهابية أو المرتبطين بها، على النحو المتوخى في الفقرة ٩ من منطوق القرار. ونرى أنه يتعين على الفريق العامل أن يراعي أحكام القانون الدولي والعملية الواجبة.

السيد ميركادو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): صوت وفدي لصالح القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) إيمانا منا بأن هذا القرار سيسهم إسهاما إيجابيا في توطيد عزم المجلس على مكافحة خطر الإرهاب. فالحادث الإرهابي الذي وقع في مصر بالأمس يؤكد أهمية الإجراء الذي اتخذه المجلس اليوم. وإننا ندين ذلك العمل الإرهابي ونتقدم بأحر تعازينا إلى أسر الضحايا.

ونحن ممتنون لأن المجلس قد حقق الوحدة في اتخاذ القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤)، الذي يؤكد مرة أخرى إيمان كل عضو من أعضاء المجلس بأن الهجمات الإجرامية ضد المدنيين لا مبرر لها على الإطلاق، ولأي سبب كان. وهذا القرار لا يخل بأي شكل من الأشكال بحق تقرير المصير بموجب الميثاق. وعلى نفس المنوال، فإن اعتماد المجلس لهذا القرار لا يحبط بأي حال الأعمال المشروعة ضد الاحتلال الأجنبي والسيطرة الأجنبية.

ووفدي يتطلع إلى المشاركة بنشاط في عمل الفريق العامل الذي سينظر في وضع وتقديم توصيات بشأن الإجراءات العملية التي ستفرض على الأفراد والجماعات والكيانات المتورطين في الأنشطة الإرهابية.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية، أود أن أعرب عن شعورنا بالصدمة إزاء الأعمال الإرهابية التي وقعت في مصر وباكستان، ونتقدم بتعازينا إلى أسر الضحايا. ونحن ندين أعمال الإرهاب تلك.

إن الإرهاب هو العدو المشترك للبشرية. ولا بد من مكافحة الإرهاب بكل أشكاله، أياً كانت دوافعها وأينما ومتى ارتكبت، بكل عزم. وينبغي أن يتماشى الكفاح الدولي ضد الإرهاب مع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وقواعد ومبادئ القانون الدولي. وينبغي أن يعالج كلا من أعراض تلك الظاهرة وأسبابها الجذرية، وأن يتجنب الكيل بمكيالين. وهذا كان موقفنا الواضح والمتسق على الدوام.

لقد شهدنا في الآونة الأخيرة موجة من الهجمات في أنحاء العالم. فبينما كان مجلس الأمن ينكب على مناقشة مشروع القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) بشأن مكافحة الإرهاب، امتدت يد الإرهاب فطالت مصر وباكستان. وهذا تحد سافر يمثله الإرهابيون للمجتمع الدولي برمته، وهو يبين أن الكفاح ضد الإرهاب سيكون طويلا ومريرا. ويتعين على المجتمع الدولي أن يوجه رسالة سياسية قوية في سياق مكافحة الإرهاب وتحسين الإجراءات ذات الصلة لمكافحة الإرهاب وفقاً للظروف المتغيرة.

وقد شاركت الصين في تقديم مشروع القرار الذي اتخذ للتو بالإجماع. والوفد الصيني يشكر الاتحاد الروسي على دوره الرائد في إعداد ذلك القرار، ونود أيضا أن نشكر الدول الأعضاء الأخرى على جهودها المتضافرة والثابتة.

وتدعم الصين الدور الرئيسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في الكفاح الدولي ضد الإرهاب. وإن اتخاذ هذا القرار بالإجماع لهو تعبير واضح عن وحدتنا وقوة استجابتنا إزاء التحدي الذي يمثله الإرهاب.

السيد زِنسو (بنن) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفدي باتخاذ القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) بالإجماع. فالإرهاب هو أحد أخطر الآفات التي تواجهها البشرية اليوم. وهو يمثل انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان ويهز ضمير البشرية بشدة. ولذلك، لا بد لنا أن نكون حازمين في كفاحنا من أجل القضاء عليه.

ونعرب عن خالص تعازينا لأسر ضحايا الهجمات الأخيرة، التي ندينها بشدة.

ولأن الإرهاب مشكلة عالمية، فإن الكفاح الذي نخوضه للقضاء عليه يتطلب تعبئة مستمرة وتعاوناً مستداما بين الدول الأعضاء كافة. لذلك، نرحب بالالتزام الذي أكده المجلس مرة أخرى بالحوار بين الحضارات وتسوية الصراعات الإقليمية ومشاكل التنمية كوسيلة لتعزيز الكفاح ضد الإرهاب.

وعليه، فإننا لم نجد أي صعوبة في الانضمام إلى مبادرة تستهدف إلغاء أي مبرر للقيام بأعمال إرهابية غير تمييزية ضد المدنيين، لأن وفدي يعتقد أن حماية المدنيين في حالات الصراع تجسيد لمبدأ الإنسانية المقدس.

ومع ذلك، لا بد لي أن أقول إن الكفاح ضد الإرهاب ينبغي أن يقوم على أساس الاحترام الصارم للمبادئ الأساسية المكرسة في الميثاق. وعليه، فإن وفدي يرى أنه ينبغي عدم تأويل أي حكم من أحكام القرار المتخذ للتو بشكل يمس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، فإن الفقرة ٢ من المادة ٢٤ من الميثاق تنص على ما يلي:

”يعمل مجلس الأمن، في أداء هذه الواجبات، وفقاً لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها“.

ومن هذا المنطلق، فإننا نهيب بالدول الأعضاء تنفيذ الإجراءات المتخذة عملا بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة،

في إطار من الاحترام الصارم للميثاق. وبهذه الطريقة وحدها، يمكنها أن تحافظ على شرعيتها بموجب القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

وبلدي يرحب بفكرة إنشاء صندوق دولي لتعويض ضحايا الإرهاب وأسرهم. والمبادئ الكامنة وراء إنشاء هذا الصندوق تنطلق من الشعور بالمسؤولية والالتزام بالتضامن الفعال مع ضحاياه.

وفي الختام، يود وفدي أن يشكر مقدمي هذا القرار.

السيد غسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): صوتت أنغولا لصالح مشروع القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، وقد اتخذنا هذا الموقف بشعور من أدى واجبا.

إن الإرهاب تهديد مشترك للسلم والأمن وتحد مشترك للمجتمع الدولي بأسره. ولذلك فإنه من الطبيعي تماما أن يصوت المجلس بالإجماع مؤيدا لهذا القرار، الذي يمثل معلما هاما في مكافحة الإرهاب.

لقد كانت أنغولا خلال السنوات الـ ٢٥ الماضية ضحية للأعمال الإرهابية. ولذلك يمكننا فهم أهمية توحيد الصفوف في مكافحة الإرهاب، بغض النظر عن هوية الإرهابيين أو ماهية دوافعهم السياسية أو الفلسفية أو الإيديولوجية أو الدينية أو غيرها من الدوافع. ويستحق ضحايا الإرهاب منا التضامن، خاصة إن كانوا مدنيين، وهم في أحيان كثيرة جدا أطفال.

إن القرار الذي اتخذناه للتو نبأ سار ونشكر مقدميه، خاصة الاتحاد الروسي، على النهج البناء الذي اتبعوه خلال كل فترة المفاوضات الطويلة. لدينا أداة جيدة والأمر الآن متروك لجميع الدول لتشغيلها وتعزز الكفاح العالمي الذي ننخرط فيه جميعا.

السيد دلا سابلير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): كانت فرنسا أحد مقدمي مشروع القرار المعني بالإرهاب الذي اعتمدناه للتو. ونحن ممتنون للاتحاد الروسي على أخذ المبادرة بشأن ذلك القرار. وسيعزز هذا القرار التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب. ولقد سعدنا برؤية اعتماد هذا النص الهام بتوافق الآراء.

يكتسي هذا القرار أهمية لعدة أسباب. فهو يذكّر بقوة بأنه لا يمكن تبرير الأعمال الإرهابية. وهو يطالب جميع الدول بمنع وقوع مثل هذه الأعمال والتأكد من وجود عقوبات تناسب خطورتها. ويؤكد القرار مجددا أن مكافحة الإرهاب نشاط يجب القيام به وفقا للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي بصفة عامة. وهو يطالب لجنة مكافحة الإرهاب بتعزيز أنشطتها، بما في ذلك القيام بزيارات إلى الدول، وهو ما سيجعل تعزيز الحوار أمرا ممكنا. ويطالب القرار الإدارة التنفيذية بالتزود بكل الوسائل اللازمة لدعم اللجنة، ويكلف فريقا عاملا معينا تابعا لمجلس الأمن بالتفكير في طرق جديدة لتعزيز جهود مكافحة الإرهاب.

ونأمل أن ينفذ الفريق العامل ولايته بتأن، وحصافة والمسائل التي سيتعين عليه تناولها هي مسائل معقدة. وسيتعين على الفريق أن يفكر في الكيفية التي يمكن بها زيادة تعزيز أنشطة لجنة مكافحة الإرهاب. وسيتعين عليه دراسة إمكانية وضع قائمة بأسماء الأشخاص والمجموعات والكيانات الإرهابية الطابع. وللقيام بذلك، سيتعين عليه أن يتعلم الدروس من لجنة الجزاءات المتعلقة بتنظيم القاعدة وحركة الطالبان. وإن مصداقية أعمالنا، وبالتالي فعاليتها، تتوقف على ذلك. ومن الحتمي أن يعمل المجتمع الدولي بطريقة إجماعية في هذا المجال، وفرنسا بدورها ستكون مساهما نشطا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): الآن أدلي ببيان بصفتي ممثلا للمملكة المتحدة.

تلقينا اليوم توكيدا بارتكاب جريمة بربرية بحق السيد كينيث بيغلي، المواطن البريطاني الذي أُخذ رهينة في بغداد. ونتقدم بأخلص مشاعر العزاء والمواساة إلى أسرة السيد بيغلي

في هذا الوقت المتسم بالحزن العميق. ومن المأساوي أن العديد من البلدان والأسر تتعايش مع المعاناة والكرب الناجمين عن أعمال العنف الطائشة – العنف الذي يمارسه الإرهابيون. وفي الليلة الماضية شهدنا في سيناء أعمالا إرهابية وحشية ليس لها ما يبررها ارتكبت ضد مدنيين – وهي أعمال لا تخدم أي غرض يمكن فهمه. وفي الأسبوع الماضي في باكستان، كان المدنيون الأبرياء مرة أخرى هدفا للأعمال الإرهابية البغيضة.

وعندما بدأ مجلس الأمن بالتفاوض على هذا القرار، وقعت فاجعة مروعة في بيسلان، وكذلك سلسلة من الهجمات الأخرى التي وقعت مؤخرا في روسيا، كلها كانت عالقة في أذهاننا. إن خطر الإرهاب يمسنا جميعا، ولذلك فإن هذا القرار له ماهيته. إن اتخاذ القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) يبرز أهمية عمل المجلس، والعمل الذي يقوم به بالفعل من خلال لجنة مكافحة الإرهاب ولجنة الجزاءات المتعلقة بتنظيم القاعدة وحركة الطالبان وأفرقة الخبراء الخاصة بهما. وقبل ستة أشهر، وافقنا على إدارة تنفيذية جديدة للجنة. ومن المهم أن تكون الآن جاهزة تماما للعمل وفي أقرب وقت ممكن، غير أن القرار، وبحق، يمضي إلى ما هو أبعد من ذلك، فهو يهيئ الساحة للمجلس للتصدي لخطر أكبر، وهذه المرة الأولى التي سينظر فيها المجلس في كيفية اتخاذ إجراء عملي ضد إرهابيين غير مرتبطين بالقاعدة وبالتالي غير مشمولين بأنظمة الجزاءات الراهنة.

وبالطبع، هناك بعض التوازنات الصعبة التي يتعين إقامتها في الوقت الذي يسير فيه العمل قدما. وأحد أهم هذه التوازنات قد أثاره جاك سترو في الجمعية العامة في الشهر الماضي، ألا وهو خطر الإرهاب الذي يشكل للدول الديمقراطية معضلة حادة – وهي مكافحة الذين لا يقرون بأي من القيم التي نعتنقها، بينما نظل مخلصين حقا لتلك القيم. ولا بد من القيام بالأنشطة المناهضة للإرهاب وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك حقوق الإنسان وقانون اللاجئين.

على سبيل المثال، أعلن المجلس أن أعمال الإرهاب وأساليبه وممارساته تتناقض مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة، مثل تمويل أعمال إرهابية عن علم، أو التخطيط لها، أو التحريض عليها. واتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين تبين نفسها أنها لا تنطبق على أي شخص ارتكب جريمة حرب، أو جريمة ضد الإنسانية، أو غير ذلك من الجرائم الخطيرة، أو أي شخص أُدين بأعمال تتناقض مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة. ولا يمكننا أن نسمح لمن يرتكبون ويساعدون ويمولون الإرهاب على الاحتماء في مركز اللاجئين وهم ليس لهم الحق فيه، وينبغي لنا النظر في الطرق الكفيلة بالإسراع في تسليم هؤلاء الأشخاص.

إن مجلس الأمن تقع على عاتقه مسؤولية معالجة أي خطر يمسنا جميعا. وهذه مسائل تنطوي على التحدي وسيتعين على الفريق العامل أن يتناولها الآن. وستتطلب هذه المسائل النظر المتروي، وسيكون أول البنود في جدول الأعمال النظر في قائمة للإرهابيين. وإننا نتطلع إلى الانخراط في ذلك العمل.

أخيرا، باعتمادنا هذا النص الهام بتوافق الآراء، وهو المدعوم بالبيان القوي لممثل تركيا، فإننا ندلل على قوة المجلس، وتصميم الأمم المتحدة، وندلل أيضا على الإرادة الجماعية لمكافحة آفة الإرهاب.

والآن أستأنف مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

سيبقي المجلس المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.